صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

حدث ورأي

الانسحاب من باب المندب يعزز النفوذ الحوثي ويضع السعودية أمام اختبار جديد

الحدث

أعلنت القوات المسلحة الجنوبية الموالية للحكومة اليمنية، الأحد 15 نوفمبر 2026، إعادة تموضع (انسحاب) وحداتها من مطار ذوباب ومنطقة باب المندب غربي محافظة تعز، وتمركزها على حدود محافظتي لحج وتعز، بهدف تأمين عدن والمحافظات المجاورة وخطوط الإمداد. وجاءت الخطوة وسط تقدم حوثي في مديرية المضاربة ورأس العارة بمحافظة لحج هدّد بقطع الطريق الساحلي الرابط بين عدن وباب المندب، وأسقطت عمليًا مكاسب الهجوم المضاد الحكومي في محيط المضيق. وفي اليوم التالي، صدر أمر ملكي سعودي بتكليف رئيس هيئة الأركان العامة الفريق الأول الركن فياض الرويلي بعمل قائد القوات المشتركة إضافة إلى عمله، وتعيين الفريق الركن فهد السلمان مستشارًا لوزير الدفاع للشؤون العسكرية. ولم يذكر الأمر سببًا للتغيير، لكنه صدر غداة الانسحاب.

الرأي

يمثل انسحاب القوات الحكومية من ذوباب ومحيط باب المندب انتكاسة عسكرية تتجاوز فقدان مواقع ساحلية، إذ يكشف تعثر الهجوم المضاد الذي بدأ مطلع أكتوبر، وانتقال أولويات القوات الحكومية من استعادة السيطرة على الساحل الغربي إلى تعزيز الدفاع عن عدن نفسها ومداخلها. ويبدو أن إعادة التموضع جاءت استجابة لضغوط عسكرية حوثية هددت خطوط الإمداد وإمكان استمرار القوات في مواقعها السابقة، وإن كانت تتيح في الوقت نفسه تقليص خطر تطويقها وإعادة تنظيم خطوط الدفاع. كما تكشف الانتكاسة استمرار ضعف التنسيق وتباين الأولويات بين التشكيلات العسكرية المناهضة للحوثيين، بما يحد من قدرتها على تحويل الدعم السعودي والتفوق الجوي إلى مكاسب ميدانية مستدامة.

وتمنح هذه التطورات الحوثيين نفوذاً وسيطرة أكبر على أمن باب المندب، في وقت تتزايد فيه أهمية المضيق للملاحة الدولية وصادرات النفط السعودية مع استمرار اضطراب حركة النقل عبر هرمز. وقد يؤدي ذلك إلى تصاعد الضغوط على القوى الدولية المعنية بأمن الملاحة لتحمل أعباء أمنية أكبر في البحر الأحمر، لكنه لا يعني بالضرورة أن الانسحاب جاء ضمن خطة سعودية مقصودة لنقل هذه الأعباء؛ إذ إن تعزيز السيطرة الحوثية على الساحل يمثل تهديدًا مباشرًا للمصالح السعودية نفسها.

في المقابل، يشير تغيير قيادة القوات المشتركة السعودية عقب الانسحاب إلى احتمال الاتجاه نحو مراجعة إدارة العمليات وإعادة تنظيم القوى المناهضة للحوثيين. غير أن استعادة المبادرة العسكرية ستظل مرهونة أولا بقدرة هذه القوى على توحيد قيادتها تحت قيادة أركان موحدة، وهو أمر أخفقت فيه طوال سنوات الحرب الطويلة.